مجلة الآداب، م٢٩، ع٢، ص ص ٦٥-٨٤، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠١٧/ ١٤٣٨هـ)

قانون التخلّص من حركة عين الكلمة بالتسكين في اللغة العربية وأثره في إنتاج الصيغ الاختيارية: دراسة مقارنة

مصطفى طاهر الحيادرة [*] و يحيى عطية عبابنة [**]

[*] *الأستاذ المشارك في اللغة والنحو بقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك*

[**] *أستاذ اللغويات بقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك*

(قدم للنشر في ٢٢/ ٣/ ١٤٣٨هـ، وقبل للنشر في ٢٥/ ٧/ ١٤٣٨هـ)

الكلمات المفتاحية : مزايا عين الفعل، الفنولوجي، اللهجات العربية، المقاطع العربية، الصرف، الصيغ الاختيارية.

ملخص البحث: يخضع سقوط حركة العين لقانون يحتاج الوقوف عليه تتبع الظاهرة ووجودها في النصوص المختلفة في اللغة العربية، والنظر في حضورها فيما يُسمَّى باللغات السامية الأخرى، وموقف العلماء من هذه الظاهرة قديمًا وحديثًا.

ويمكن أن تحل المسألة في العصر الحديث عبر تطبيق النظريات اللغوية الحديثة، وبخاصة عند النظر في تحول البنى المقطعية المكونة للكلمات بأقسامها الثلاثة الفعل والاسم والحرف؛ ذلك أنَّنا وجدنا هذه الظاهرة ماثلة في بعض الشواهد الشعرية وفي بعض القراءات القرآنية مثل (شَجْر) بدلًا من (شَجَرَ).

من هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف على مظاهر التحول في الأفعال والأسماء في التخلص من حركة العين في الكلمة نتيجة تدخل قوانين التصويت، وتحقيق بعض الشروط كالاتساق والاقتصاد والشمول، وأثر ذلك كله في إنتاج الصيغ الاختيارية.

The Rule of Getting Rid of the Word's Med Letter in Arabic Language and its Impact on the Production of Optional Formulas

Mustafa Taher Alehiadrh* & Yahya Atia Ababneh **

**Associate Professor, language& grammar, Arabic Language Department, Faculty of Arts, Yarmouk University, Department of Arabic Language*

***Professor, Linguistics, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Yarmouk University*

(Received 22/3/1438H; Accepted for publication 25/7/1438H)

Keywords: med letter movement, phonology, Arabic dialects, Arabic syllables, syntax, optional formulas.

Abstract: The fall of med letter movement is subjected to a rule whose grasp requires to trace the phenomenon and its presence in various texts in Arabic language, and to consider its presence in the so-called other Semitic languages, and to know the attitude of scholars of this phenomenon in the past and the present.

The issue can be resolved in the modern era through the application of modern linguistic theories, especially when considering the transformation of structures, including the three types of words: verbs, names and particles; as we found this phenomenon lie in some evidence of poetry and in some Quranic recitations (such as /shajr/) instead of (/shajara/).

Hence, this study came to determine the manifestations of the transformation in the verbs and nouns to get rid of the med letter movement as a result of phonological rules intervention, and the achievement of certain conditions consistency, economy and inclusive, and their impact on the production of optional formulas.

تمهيد

من المتّفقِ عليه عند علماء الصرف العربي، أنَّ أغلب الكلمات العربية تنطلق من أصل ثلاثي جعلوا له الوزن (فَعَلَ) أصلًا افتراضيًا تعليميًا، للصحيح بأنواعه والمعتل بأنواعه(١). وعلى هذا، فإنَّه يمكن القول أنَّ الأصل الذي ذهبوا إليه مكوَّنٌ من ستة أصوات مجرّدة (فونيمات)، وهي (صامت + حركة، ثمَّ صامت+ حركة، ثمَّ صامت + حركة)، نحو: دَرَجَ daraga أو فَرِحَ fariḥ a أو كَرُمَ karuma، وهذه هي الأوزان الرئيسة للفعل الماضي في اللغة العربية، وبها يلتزم الميزان الصرفي العربي؛ لأنَّ أي زيادة في الموزون يجب أنْ تظهر في الميزان كما تقرُّ القواعد التعليمية للغة.

وانطلاقًا من هذا التقرير المعياري الصارم، فإنَّ أي وزن آخر من الأوزان (الفرعية) التي تتبدَّى في الاستعمال اللغوي تكون قد تعرّضتْ لأحد قوانين التطوُّر اللغوي، وهو قانون ينطبق على حركتي العين واللام لا غير لأسباب سنفصّلها في الحديث عن مكوّنات الفعل الثلاثي، وبعضها عام في لغات المجموعة التي تُسمَّى المجموعة السامية(٢). ولكنّ بعضها يخصُّ العربية أو أنّه لا تشترك فيه لغات هذه المجموعة كلها؛ فالقوانين لا تتدخّل في اللغات كلها بالوتيرة نفسها، أو بكيفية واحدة؛ لأَنَّ القانون قد يتدخل في لغة ما تدخُّلًا اختياريًا، ويتدخل في غيرها تدخُّلًا إلزاميًّا، ومن هنا يأتي الأداء اللغوي متنوِّعًا في هذه اللغات أو غيرها بطبيعة الحال، وقد يصل هذا التنوُّعُ إلى درجة الخلاف كما سنرى.

وعندما وُضِعت قواعد اللغة العربية، فإنَّها وُضعتْ وفقًا لمعايير الكثرة، وهذا يعني أنَّ الصرفيين أو علماء اللغة العرب قد نظروا إلى معيار الكثرة على أنَّه (قانون) يتّخذ صفة الإلزامية، والحقيقة أنَّه لو حدث أن اتّخذت العربية معيارًا إلزاميًا لما وجدنا فيها أشكالًا متنوعة لصور الأداء اللغوي، فعندما يتدخّل القانون الإلزامي في أي ظاهرة لغوية: نحوية أو صرفية أو غير ذلك، فإنَّه قد يعمل على التخلُّص من الصورة

(١) تختلف نظرة علماء الصرف إلى أنواع المعتل والصحيح اختلافًا ليس هيّنًا بين العلماء العرب والمستشرقين، فالعلماء العرب يرون أنَّ ما تشكّل الهمزة جزءًا من مكوّنات جذره هو من الصحيح، وإن كانوا أدركوا أنَّ الصحيح لا يستقيم أمره عند نوع واحد من الأنواع، بل قسموه إلى ثلاثة أقسام: الصحيح السالم والصحيح المهموز والصحيح المضعّف.

(٢) عندما نستعمل مصطلح اللغات السامية فإنَّنا لا نقرُّ بعلميته، بل نستعمله لأنّه المصطلح الفاشي القار في الدراسات اللغوية العربية الحديثة والدراسات الاستشراقية قبلها، فهو مصطلح استعمل للإشارة إلى اللغة التي تستعملها مجموعة من اللغات التي يتكلّم بها مجموعات بشرية. رأى المستشرق (شلويتزر) النمساوي أنَّها تنتمي إلى سام بن نوح وفقًا لمزاعم التوراة، والحقيقة أننا لا نتوقع أن ينجب نوح النبي ثلاثة من الأولاد، ويتكلّم كلُّ واحد منهم لغة مستقلة عن لغة أخيه.

الأصلية التي كانت موجودة قبل تدخُّل القانون، وتبقى الصورة الجديدة الحادثة، وعند ذلك فإنَّنا قد نضطر للجوء إلى علم اللغة المقارن الذي يقارن ظاهرة ما في لغة ما، بالظاهرة نفسها في اللغات التي تنطلق من الأرومة نفسها لمعرفة الصورة القديمة.

وبعيدًا عن البنية الثلاثية للفعل العربي، فإنَّه يمكن أن نضربَ مثالًا على التدخل الإلزامي المطلق في اللغة العربية من خارج مجموعة الأفعال، وذلك بالظرف (مع)، إذْ توقف كثير من علماء العربية عند بنيتها داخل العربية، فذكروا أنَّها تكون ساكنة العين وفقًا للتباين اللهجي الذي يحتويه، وذلك في لغة ربيعة وغُنم، وإنْ كان سيبويه ينظر إلى بعض أنماطها على أنَّها ضرورة شعرية (الحسن، ١٩٨٣م. ص ٣٠٥-٣٠٦)، وذلك في تعليقه على بيت جرير:

فرِيشي منكمُ وهَوايَ مَعْكُم

وإنْ كانتْ زِيارَتُـــكُمْ لِماما

(الحسن، ١٩٨٣م. ص ٣٠٦)[1]

كما أشاروا إلى النمط (مَعَ) بفتح العين، وهي ظرف مكان أو زمان كما يقول النحويون، استنادًا إلى حال المضاف إليها (جلال الدين، ١٩٧٥م. ج٣، ص٢٢٧).

ولكن أيًّا من علماء العربية القدامى لم يكتشف أنَّ هذه الكلمة قد تعرّضتْ لقانون إلزامي فيما يخصُّها وهو قانون القلب المكاني؛ لأنَّ العربية لم تحتفظ بالصورة الأصلية، بل احتفظتْ بهذه الصورة الحادثة، ويمكننا أنْ نستهدي إلى الصورة الأصلية بما ورد في اللغات السامية الأخرى، ما عدا اللهجات العربية البائدة، كالصفاوية التي جاء فيها <m (Littmann, 1943, p325)، والثمودية التي جاء فيها النمط نفسه كالعربية تمامًا (Harding &Littmann, 1952, p254)، وأمَّا العربية الجنوبية (السبئية) فقد جاء فيها m> بالقلب المكاني (Beeston,1982, p) ، وجاء في العبرية بمعنى (مع) (Gesenius, 1979, p767 <im ، وفي السريانية am>(رمضان، ١٩٨٣م، ص١٤٤)، والنبطية (Cantineau,vol 1, p102) m> .

ولا نجد في هذه اللغات ما عدا العربية ولهجاتها البائدة أي صورة من صور الاستعمال الآخر (مع)، بل هي (عم)، وهذا يشير إلى أنَّ العربية قد تدخَّل فيها قانون القلب المكاني الإلزامي الذي غير (عم) إلى (مع) في جميع السياقات الاستعمالية، في حين لم يتدخَّل هذا القانون إطلاقًا في اللغات الأخرى: العبرية والسريانية والنبطية والعربية الجنوبية.

---

(١) جاء الشاهد في ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط٣، (د.ت)، ١/ ٢٢٥ برواية:

وريشي منكم وهواي فيكم وإنْ كانت زيارتكم لماما

ووفقًا لهذه الرواية، فلا شاهد فيه.

وأمَّا على مستوى الأفعال الثلاثية، فالأمر في العربية مختلف عن هذا؛ إذ حافظت اللغة العربية على الصورة الأصلية الكاملة المكوّنة من ستة أصوات أصلية مجرّدة (فونيمات أو صوتيمات)، في بنية المستوى الفصيح، وقد أصبحت هذه المكوِّنات (ميزانًا) يحكم العملية التعليمية برمَّتها، ولكنّ قانون التخلّص من بعض هذه المكوِّنات تدخَّل بصورة اختيارية في بعض السياقات الفصيحة، ممَّا أدَّى إلى تشكُّل صيَغٍ فرعية هي ما نطلق عليه الصيغ البديلة أو الصيغ الاختيارية alternative forms ولو كان تدخّله إلزاميًا فإنَّنا لن نجد إلَّا صيغة واحدة، وأمر الصيغة الواحدة قد ينطبق على اللغات الجديدة الحرة كاللغة الإنجليزية في أغلب أبنيتها الصرفية، وهو ما دعا الغربيين إلى تطبيق نظرية الأفضلية optimality theory على اللغة الإنجليزية تطبيقًا حادًا، وبخاصة على الجانب الفنولوجي منها، لأنَّ القانون في اللغات الحرّة ينطبق بصورة إلزامية. وأمَّا العربية، فهي لغة مقيّدة، وتنطبق أغلب القوانين عليها اختياريًا، وهذه الاختيارية هي التي تفضي إلى تكوُّن ظاهرة الصيغ الاختيارية.

مشكلة الدراسة وهدفها

من المسلَّم به أنَّ اللغة تميلُ في أثناءِ تغيُّرِها إلى التخلُّصِ من بعض العناصر اللغوية، وإضافة عناصر أخرى، ولا بدَّ لحدوث عمليات التخلُّص والإضافة من قوانين؛ لأنَّ اللغة لا تتحرَّك عشوائيًا، بلْ هي خاضعة لعددٍ كبيرٍ من القوانين التي يكون بعضها اختياريَّ التدخُّل، وبعضها الآخر إلزاميًا.

لقد وجدت الدراسة عددًا ليس قليلًا من الفروع التي تتبعُ ما هو ظاهر في عنوانها، ونعني به التخلّصَ من حركة العين في الثلاثي خاصةً، فرأتْ أنْ تبحث عن إمكانية وضع إطار نظري وعملي في سبيل تأطير هذا الأمر وطرح قانون تحكّم في سير الأنماط الثلاثية، وبخاصة الأفعال بأنواعها المختلفة، وهو القانون الذي تطمح هذه الدراسة إلى تسميته قانون سقوط عين الثلاثي؛ ليضاف إلى القوانين الأخرى التي كشف عنها الدارسون على مرِّ العصور.

الدراسات السابقة

لم تكن هذه الأمثلة التي استندت إليها الدراسة مغفلة عند العلماء العرب قديمًا وحديثًا، ولكنَّنا لم نرصدْ أنَّهم كانوا قد حاولوا كشف القانون الذي يحكم هذه العملية المتشعِّبة التي كان لها تأثير في الأنواع المختلفة للأفعال خاصة، سواء في الصحيح السالم أو المضعّف أو المعتل بنوعيه: الأجوف والناقص[1]، بلْ كان هؤلاء الدارسون يخضعون الأنماط المختلفة تحت أحد معيارين: التباين اللهجي عن طريق نسبة أحد النمطين إلى بيئة استعمالية

(١) ما يجري على السالم من حركة تطورية ينسحب على المثال، ولذا فإننا لم ندرجه هاهنا.

معينة، أو الضرورة الشعرية، إذْ عدُّوا هذا الأمر من خصوصيات لغة الشعر.

ولا يسعنا في هذا المقام إلَّا أنْ نمدح الجهد الذي قدَّمه رمضان عبد التواب في كتابه: (فصول في فقه العربية)، إذْ قدَّم دراسة رائدة في موضوع التسكين عامة تحت عنوان: ضرورة الشعر والخطأ في اللغة (رمضان، ١٩٩٩م. ص١٦٧-١٧٣)، وقد كان حديثه عامًا يشتمل على سقوط الحركات الإعرابية والبنائية في سائر مواضع الكلمة، ولكنَّه اكتفى بنسبة هذه الظاهرة إلى الأخطاء اللاشعورية كما في خطأ الإقواء مثلًا، أو إلى التباين اللهجي، وهو أمر نجد مثله أيضًا في كتاب المرحوم إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية.

لكنَّنا وجدنا أنفسنا أمام إمكانية اكتشاف قانون جديد يحكم ظاهرة سقوط حركة العين من الأنماط الثلاثية خاصة، دون أنْ نضع أيَّ احتمال للخطأ أو انتهاك اللغة نفسها، وإنْ كنَّا لا ندفع انتهاك القاعدة الصارمة، إذْ تؤمن هذه الدراسة بأنَّ اللغة أوسع من أنْ تشتمل عليها قاعدة.

إنَّ هذا القانون هو ما يدفعنا إلى محاولة الكشف عن أنّ أمر التحوّل من كلمات ثلاثية عدد المقاطع إلى ثنائيته، وهو أمر لم تكن العربية في هذه الأنماط بدعًا به، بل كانت تشترك مع غيرها فيه، على الرغم من أنَّ هذا الاشتراك يختلف من حيث الكيفية التي تحدث فيها، أو المآل الذي آلت إليه.

منهج الدراسة

من المؤكَّد لنا وللدارسين أنَّ ما يمكن أنْ تقوم عليه هذه الدراسة من المناهج هو المنهج الوصفي التحليلي، أو المنهج الوصفي التفسيري، مع توظيف المنهج التاريخي أحيانًا، والمنهج التاريخي المقارن أحيانًا أخرى.

نظام المقاطع في اللغة العربية

نحتاج إلى الكشف عن النظام المقطعي الذي يكاد يكون ثابتًا في اللغة العربية على الرغم من أنَّ بعض العلماء الباحثين قد أضاف شيئًا يسيرًا ربما لا يكون ذا بال في موضوعنا هذا، فالمقاطع التي تشكِّل العربية يمكن إدراجها في ستة أنواع لا يختلف فيها الباحثون، ونوع مختلف في أمر وجوده بينهم، وهذه الأنواع هي (يحيى، ٢٠٠٠م. ص١٦):

١- المقطع القصير المفتوح: مثل ضَ/ رَ/ بَ، فكل مقطع من هذه المقاطع يتكوّن من حدّ ابتداء صامت متلوٍّ بحركة قصيرة (نواة المقطع).

٢- المقطع المتوسط المفتوح: مثل: ما، وفي، وذو، فهو مكوّن من حدّ ابتداء صامت، متلوٍّ بحركة طويلة مهما كان نوعها (نواة المقطع).

٣- المقطع المتوسط المغلق، مثل: مِنْ، ومَنْ، وكُن، وهو مكوّنٌ من حدٍّ ابتداء صامت متلوٍّ بحركة قصيرة (نواة المقطع)، ثم حدّ إغلاق صامت أيضًا.

٤- المقطع الطويل المغلق، مثل: بابْ، وتوتْ، وريمْ، في حالة الوقف عليه، وهو مكوّن نظريًا من حدّ ابتداء صامت، متلوٍّ بحركة طويلة نواة للمقطع، ثُمَّ حدّ إغلاق صامت، والملاحظ على هذا النوع أنّه غير مقبول في العربية إلَّا إذا كان في حالة وقفٍ عليه، أو إذا كان حدُّ الإغلاق مشدّدًا.

٥- المقطع الطويل المغلق بصامتين (مزدوج الإغلاق)، مثل: بِنْتْ في حالة الوقف، وهو مكوَّن كما نلاحظ من حدّ ابتداء صامت، متلوّ بحركة (نواة المقطع، ثم يُغْلَقُ بصامتين، وهذا النوع لا يجوز إلَّا في حالة الوقف عليه في آخر الكلام.

٦- المقطع المديد، مثل راقّ وجادّ في حالة الوقوف على المشدد الآخر، وهو مكوَّن كما نلاحظ من حدّ ابتداء صامت، متلوّ بحركة طويلة (نواة المقطع)، ثم يُغْلَقُ بصامتين، وهذا النوع لا يجوز إلَّا في حالة الوقف على الحرف المشدد في آخر الكلام.

٧- وأمَّا المقطع السابع فهو المقطع المختلف في وجوده بين الباحثين، إذ يرى بعضهم وجود مقطع سابع وهو مقطع (ال التعريف) الذي يبدأ بحركة (al)، وهو ما لا يفضي إلى فكرة تخدم هذه الدراسة.

وأمّا عن وجه ربط الحديث عن أنواع المقاطع في اللغة العربية مع فكرة هذا البحث، فهو يعود إلى مكوّنات الكلمة المقطعية، أو ما يدعوه إبراهيم أنيس: النسج المقطعي للكلمة الثلاثية (إبراهيم، ١٩٧٩م. ص١٦٣) ، فالكلمات من مثل (ضَرَبَ) مكوّنة من ثلاثة مقاطع من نوع المقطع الأول، وهو المقطع القصير ḍ a/ra/ba، فعندما تسقط حركة العين، وهو المقطع الثاني، فإنَّه يتبقّى الصامت منفردًا، أي: ḍ a/r*/ba ومن طبيعة النسج المقطع للغة العربية أنَّه لا يسمح بوجود مقطع كامل مكوّنٍ من صامت واحد غير متلوٍّ بحركة[1]، ولهذا، فإنَّ عملية تلقائية تحدث في اللغة تعمل على ضمِّ الصامت المنفرد الذي كان حدّ ابتداء للمقطع الثاني ليصبح حدّ إغلاق للمقطع السابق عليه، فيتحوَّلُ المقطع الأوّل من مقطع قصير إلى مقطع متوسط مغلق بصامت، وهذا يعني أنَّ الكلمة صارت مكوّنة من مقطعين مختلفي الشكل بعد أنْ كانت مكوَّنة من ثلاثة مقاطع متشابهة، وهو ما يؤدِّي إلى نشوء صيغة صرفية جديدة، وهي مكوَّنة من مقطعين.

ضَرَبَ > ضَرْبَ

ḍ araba > ḍ arba

وهو مثال نظري على ما سيحدث في الأنماط المستعملة في اللغة استعمالًا حقيقيًا كما سيأتي.

فإذا كان الأمر قد آل إلى صيغة وحيدة، أي: إذا كانت الصيغة الحادثة هذه قد اتخذت صفة التعميم في الاستعمال اللغوي العام، فإنَّنا نقول إنَّ القانون اللغوي

(١) أشرنا برمز النجمة في النمط المكتوب بالرموز الصوتية إلى وجود الخلل في النسج المقطعي للكلمة.

قد وصل إلى مرحلة التعميم، أيْ أنَّه كان إلزاميًا شمل جميع الأنماط اللغوية، وأمَّا إذا أنتج صيغة جديدة ساكنة العين تُسْتَعْمَلُ جنبًا إلى جنب مع الصيغة الأصلية القديمة، فإنَّ هذا يعني أنَّ القانون كان ذا صيْغَةٍ اختيارية، فتدخّل في الأنماط اللغوية تدخُّلًا غير مُلْزِم، ممَّا أفضى إلى وجود صيغة اختيارية أو بديلة alternative form.

هدف اللغة من إسقاط الحركة من المقطع الثاني

الحركة في بنية الكلمة ليست بذات دور ثانوي، بل هي مكوِّنٌ أصيل لا يقل أهمية عن الصوامت، على الرغم من أنَّ الخط العربي، وسائر الخطوط السامية، لم تكنْ تعتدُّ به اعتدادًا يسمح له بأَنْ يكون ممثلًا برمز كتابي (يحيى، ٢٠٠٠م. ص٢٩)[1].

وأمَّا على المستوى الصوتي، فإنَّ حركة المقطع الأوّل غير ممكنة السقوط أبدًا في اللغة العربية، لأنَّ قانون النسج المقطعي لعربي لا يسمح بذلك، وسقوطها سينتج عنه تشكّلُ عنقود صوتي phonetic cluster يرفضه النسج المقطعي العربي، وهذا العنقود مكوّن من تتابع صامتين وهو ناتج عن سقوط الحركة، ولا يقبل نسج الفصحى المقطعي هذا النوع من التتابع الذي يكون مقبولًا في بعض اللهجات العامية المعاصرة، وبعض اللغات التي تُسمَّى اللغات السامية كاللغة السريانية (رمضان، ١٩٨٣م. ص١٠٩).

هذا عن إمكانية سقوط نواة المقطع الأوّل، وأمَّا المقطع الأخير، فإنَّ إمكانية سقوط حركته أمرٌ وارد، ولكنَّه ليس مستحبًّا في اللغة العربية؛ لأنَّ حركة الآخر هي إمَّا حركة إعراب، وإمَّا حركة بناء، فإذا كانت الأولى، فإنَّ حركة الإعراب تحمل معنى تركيبيًا لا يقوم بدونها، وإذا كانت حركة بناء، فإنَّ سقوطها قد يسبِّبُ إجحافًا في بنية النمط المبني، وقد يؤدِّي إلى لبس واختلاط بين أجناس الكلام، على أنَّنا نسجّل أنّه أمرٌ وارد في العربية، ولكنّه ليس بالمستحبِّ فيها. ولهذا، فإنَّ أمر توفير مقطع من المقاطع الثلاثة يناط في اللغة بسقوط حركة المقطع الثاني أو عين الكلمة.

ويمكن بعد هذا أنْ نحيل الأمر إلى رغبة اللغة في اقتصاد الجهد، عن طريق التخلّص من مكوِّن واحد من المكوّنات الصوتية الأصلية (الفونيمات) من بنية الكلمة، وهو أمر لم تكن العربية متفردة فيه، بل لقد وصل الأمر ببعض اللغات السامية إلى التخلُّص من حركتي المقطع الأوّل والأخير، فالأوّل كان للتخلُّص من الحركة القصيرة في المقطع القصير (من النوع الأوّل)، والثانية كانت التخلُّص من حركة المقطع الأخير بعد أنْ تخلَّصت اللغة من النهايات الحركية (البنائية والإعرابية) وهو ما حدث في اللغة السريانية

(١) هذا ينطبق على الخطوط السامية ما عدا الخط الإثيوبي الذي مثّل الحركات عن طريق نظام كتابي شديد التعقيد، واللغة الأكادية التي كانت مقطعية وليست ألفبائية أو أبجدية.

في أفعالها الصحيحة كما الفعل: nésab بمعنى أخذ أو تزوّج (Brockelmann, 1928, p)، فالأصل المفترض هو(nasaba)، فتخلّصت السريانية من حركة المقطع الأول (a) كراهة للحركة القصيرة في المقطع القصير، وحركة المقطع الأخير، وأمَّا (e) التي تبدو في الكتابة الصوتية، فهي الحركة التي تُسمَّى الحركة المجهولة، وهي حريكة لا تمثّل مكوِّنًا أساسيًا من مكوّنات الكلمة الأصلية، بل هي حركة وظيفية تخفف من اختراق حدّ عدم الابتداء بالساكن، فأصبحت الكلمة وحدة مقطعية واحدة منبورة، ولا يحمل النبر إلَّا الحركة الوحيدة.

وأمَّا ما حدث في العربية من التخلُّص من حركة المقطع الثاني، فهو أمر كثير الحدوث في اللغة الإثيوبية الجعزية(Leslau, 1987, p).

- **مظاهر سقوط حركة عين الكلمة في اللغة العربية:**

ينبغي أنْ نشير في بداية الحديث عن هذه المظاهر إلى أنَّ العربية لم تفرِّق بين أنواع الكلمات من حيث الصحة والسلامة والتضعيف والاعتلال، بل بدا أثر هذا القانون في جميع هذه الأنواع، ولكن الذي اختلف في الأمر هو نظرة الصرفيين العرب إلى التغيُّر الطارئ على هذه الأنواع، فهم يفرّقونَ تفريقًا حادًّا بين تأثيره في الفعل الصحيح السالم والمضعّف والأجوف والناقص، فينسبون الأمر طورًا إلى الثقل والرغبة في التخفيف، وطورًا إلى التباين اللهجي، وغيرها من الأسباب والعلل التي لا يمكن أنْ يجمعها جامع مشترك، وفيما يأتي تفصيل هذه المظاهر، لنحاول الوصول إلى جامع يضبطها، وتأثير هذا في الناحية التعليمية التي يمثّلها الميزان الصرفي:

١ – من الأفعال الصحيحة السالمة

جاء حديث الصرفيين العرب عن هذا النوع من الأفعال كما لو أنَّه ثابت البنية لا يتغيّر، فهو على زنة (fa/<a/la)، ومع ذلك فقد أوردوا إلى جانب قواعدهم الرئيسة بعض الفرائد الاستعمالية التي تدلُّ على أنَّه تعرّض لفعل بعض القوانين كما في هذا القانون، فقد أوردوا أمثلة سُكِّنت فيها عين الصحيح السالم، ولكنَّهم لم يلتفتوا إلى القانون الذي يدعو إلى هذا التسكين، بل ذهبوا إلى تفسيرها بأنَّه جاء طلبًا للتخفيف، فلم يذكروا أنَّه ميل من العربية ولغات المجموعة السامية الجنوبية وبخاصة الإثيوبية الكلاسيكية (الجعزية) إلى تفعيل هذا القانون، وهذه اللغة هي أكثر لغات المجموعة الجنوبية اكتمالًا بعد العربية، وقد ورد فيها الفعل tab<a بسكون الباء بمعنى شَجُعَ أو تشبَّهَ بالرِّجالِ (Leslau, 1987, p569)، والأصل أنْ تكون الباء متحركة، والفعل و taf<a و taf>a بسكون العين أو الهمزة بمعنى بصق، ويقابل الفعل العربي المضعَّف (تَفَّ) (Leslau, 1987, p570) .

وقد سجّلت لنا العربية الفصحى أمثلة على هذا

التسكين في سائر أنواع عين الفعل: المضمومة والمكسورة والمفتوحة، على الرغم من أنَّ القاعدة الصرفية تقول: إنَّ الفتحة خفيف أصلًا، ولهذا فلا يمكن أن يتدخّل التخفيف في هذا التسكين، فلا تعمل اللغة على تخفيف الخفيف أصلًا، وهذا يعني أنَّ قانون الخفة لا يكفي وحده لتفسير تسكين العين، ومما سجلته الاستعمالات العربية في هذا المقام ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ﴾ (سورة النساء/ ٦٩)، فقد قرأ أبو السمّال: حَسْنَ بسكون العين، وقد فُسِّر هذا التسكين بالتباين اللهجي(الحسين، د.ت، ص ٢٧)، وهو ما حدث في إحدى القراءات لقوله تعالى: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ (سورة التوبة/ ٢٥)، وهي قراءة زيد بن عليّ: رَحْبَت، بتسكين الحاء، وهي لغة تميم الذين يسكِّنون عين (فَعُلَ)، فيقولون في ظَرُفَ: ظَرْفَ، وفي عَضُد (من الأسماء): عَضْد (أبو البقاء، ١٩٩٦م. ج١ص٦١٢-٦١٣)، على الرغم من أنَّ زيد بن عليّ قرشي حجازي، وفسِّرت عملية التسكين هذه تفسيرًا يستند إلى التباين اللهجي، إذ نسبها المفسّرون وعلماء اللغة إلى قبائل: بكر بن وائل وتميم وربيعة (يحيى، ٢٠١٠م. ص٢٥-٢٦).

ولا يتوقّف الأمر عند مضموم العين ليقال: إنَّ التسكين قد حدث بسبب ثقل الضمّة، بل تعدّاه إلى الكسرة والفتحة، فمن أمثلة تسكين العين المكسورة ما جاء في قوله تعالى: ﴿ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ ﴾ (سورة النساء/ ٨٣، فقد قرأ أبو السَّمّال: لَعَلْمَهُ بسكون اللام التي تمثِّل عين الفعل، وقد فُسِّرَ التسكين وفقًا للتباين اللهجي، فذكروا أنّه لغة تميم أيضًا (أبو حيان، ١٣٢٨هـ. ج٣ص٣٠٧).

ومن الشواهد الشعرية الواردة على هذا التسكين قول القطامي:

إذا نَشْبَتْ مَخالبُهُ وعَلْقَتْ له الأنيابُ تُرْكَ له المرار

(أبو العلاء، ١٩٨٤م. ص٤٤٠)[1]

أي: نَشِبَتْ، وعَلِقَتْ، وتُرِكَ، وهي أفعال مكسورة العين، ولكنه أسكنها

ومنه قول الأخطل أيضًا:

فإنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازلٌ

من الأدمِ دَبْرَتْ صفحتاه وغاربه

(أبو العلاء، ١٩٨٤م. ص٣٦)

وأمَّا أمثلة العين المفتوحة، فهي حاضرة في هذه الظاهرة أيضًا، فقد جاء في قوله تعالى: ﴿ فِيمَا شَجَرَ

---

(١) أورد المعرّي هذا الشاهد على هذه الصورة في رسالة الصاهل والشاحج، وجاء في ديوان القطامي على هذه الصورة:

إذا هدرتْ شقاشقُه ونشْبت له الأظفارُ تُرْكَ له المدار

وهي رواية لا تخلُّ بالشاهد. ينظر: ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت، دار الثقافة، ط١، ١٩٦٠م. ص١٤٥.

بَيْنَهُمْ ﴾ (سورة النساء/ ٦٥)، قراءة أبي السَّمَّال: فيما شَجْرَ، بسكون الجيم، وكأنَّه فرَّ من توالي الحركات عند بعض علماء النحو والتفسير، وقد ذكروا أنَّ هذا الحذف ليس قويًا في اللغة، بخلاف حذف حركة العين المضمومة أو المكسورة، فإنَّ أمر التسكين مطرد فيهما على لغة تميم (أبو حيان، ١٣٢٨ه. ج٣، ص٢٨٤).

ومنه قول الأخطل التغلبي:

وما كُلُّ مَغْبونٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ

بِراجـــــعِ ما قـــد فاتَهُ بِرداد

(الأخطل، ٢٠٠٥م. ص٧٦).

وهو أمرٌ اتّجهت نحوه اللهجة الجعزية (الإثيوبية) اتجاهًا قويًا، ممَّا يمكننا أنْ نقول إنَّ هذه القضية قضية براجماتية، ولعلها عُرِفتْ في بعض البيئات الاستعمالية العربية، التي ربّما وصلت إلى ما وصلت إليه الإثيوبية، غير أنَّ ما رُوِيَ من استعمالاتها كان قليلًا (يحيى، ٢٠١٠م. ص ٢١٨)، والحقيقة أنَّ التخفيف يمكن أنْ يكون له دوره في تسكين عين الفعل، ولكن أنْ يتخلّص من الفتحة الخفيفة، فهذا ما لا يمكن قبوله بسهولة، ولكن إذا فسرناه على أنَّه تخلُّص من حركة العين من أجل تحويل الكلمة إلى ثنائية المقاطع، فهو أمر يطّرد في المضموم والمكسور والمفتوح من الأفعال، واستنادًا إلى هذا يمكن أنْ نصوغ القانون في هذه القضية (الصحيح السالم) لنقول إنَّ اللغة تتخلّص من حركة العين لتحويل الكلمة إلى ثنائية المقاطع، وهو تخلّصٌ اختياري.

٢- من الأفعال المضعّفة:

ينظر مصطلح المضعّف إلى الصوتين الصامتيين (العين واللام)، فإذا كانا من جنس واحد(متشابهين) سُمِّي الفعل مضعَّفًا، مثل" شددَ ووَدِدَ، فإنّهما يمكن أن يكونا: شَدَّ ووَدَّ. (عمرو، د.ت، ج٣، ص٥٢٩-٥٣٠).

وينظر بعض الصرفيين إلى أنَّ ما يمكن أنْ يحدثَ في هذا النوع من الأفعال هو وقوع الحركة بين متماثلين، وهذا من وجهة نظرهم يمكن أن يؤدِّي إلى سقوطها، فيلتقي المثلان، الأوّل منهما ساكن والثاني متحرك، فتحدُث عملية الإدغام، فالجانب الثاني من هذا الكلام صحيح مسلَّمٌ به من الناحية الصوتية (الطيب، ١٩٨٧م. ص١٠٠)؛ لأنَّ التقاء المثلين على هذه الكيفية أمر يؤدِّي إلى الإدغام بالضرورة، وأمَّا سقوط الفتحة الواقعة بين المتماثلين، فهو أمرٌ لا تُقِرُّه وجهة نظر علم الأصوات، فقد رأينا أنَّ الحركة قد وقعت بين مختلفين، كما في الحديث السابق عن الأفعال الصحيحة السالمة، وسقطتْ أيضًا، ولذلك ترى هذه الدراسة أنَّ قانون سقوط حركة العين هو الذي تدخَّل في هذا النوع من الأفعال أيضًا، وتبنِّي وجهة النظر هذه يحقِّقُ شرطين إضافيين من شروط الدراسة العلمية التي يراها علم اللغة الحديث، وهما: الشمول، والصفة الاقتصادية، زيادة على صفة الاتّساق التي تحققها

وجهة النظر التركيبية (يحيى، وآمنة ٢٠٠٨م. ص١٢-١٣) [١]. وربّما أمكننا القول إنَّ قانونًا من قوانين التصويت قد تحَكَّمَ بعملية فكِّ التضعيف إذا أسنِدَ إلى بعض الضمائر المتَّصِلةِ، مثل: شَدَدْتُ وشَدَدْتَ وشَدَدْتِ وشَدَدْنا، وهو قانونٌ إلزاميٌّ، ولكنَّه يصبح اختياريًا مع الضمة الطويلة التي تمثِّل ضمير الجماعة (شَدُّوا وشَدَدوا)، ولكنّ أمر انقسام العربية إلى اتجاهين في تعاملها مع هذا النوع من الأفعال هو الأمر اللافت للنظر، فبعض اللهجات الغربية ظلَّ يتعامل مع الصورة الأصلية للفعل، وهي الصورة الثلاثية التي تعتمد على وجود المكوّنات الفونيمية الستة، (ثلاثة صوامت وثلاث حركات)، في حين مالت اللهجات الشرقية (لهجات البدو من قيس وتميم وأسد)، إلى التخلّص من حركة العين، وهو قانون اختياري (قانون سقوط حركة العين)، ولكنّه أفضى إلى تدخّل قانون إلزامي، وهو قانون الإدغام الذي لا يمكن أنْ يكون ذا تأثير مع وجود هذه الحركة (ضاحي، ١٩٨٥م. ص٤١٨).

وعلى هذا تكون ظاهرة سقوط حركة العين من المضعَّف أظهر في التأثير ممَّا كان في الصحيح السالم؛ لأنَّها في الأخير أدَّت إلى تقليل عدد المقاطع فحسب، وأمَّا في المضعّف، فإنَّها أدَّت إلى تقليل عدد المقاطع أيضًا، وبالكيفية نفسها، والكمية نفسها، ولكنَّها أدَّت أيضًا إلى تدخُّل قانون إلزامي آخر، وهو قانون الإدغام، وهو ما لا يمكن حدوثه في الصحيح السالم؛ لأنَّ العين واللام مختلفان في جذره، وهما متماثلان في المضعّف.

وأمّا من حيث العملية الصوتية الأساسية، وهي سقوط العين، فالأمر واحد بينهما، وهو أمرٌ مشترك بين العربية والإثيوبية الجعزية؛ لأنَّهما متقاربتان من حيث الأبنية الصرفية والتراكيب النحوية وفقًا لما يقوله أبو حيان الأندلسي الذي كتب كتابًا عن قواعد الحبشية (الإثيوبية)، وهو كتاب إزالة الغبش عن لسان الحبش، ويبدو هذا التقارب جليًّا في تدخل القانون الاختياري الذي نتحدّث عنه، وهو قانون سقوط العين.

فقد جاء فيها tababa بفك التضعيف، بمعنى صار طبيبًا أو حكيمًا (Leslau, 1987, p585) ، وجاء فيها الفعل alala ṭ بفكِّ التضعيف، وصورته الحادثة alla ṭ بالتضعيف (الإدغام) (Leslau, 1987, p591) ، وهو من معنى النّدى والطَّلّ، وفي العربية: طَلَّ إذا غُطِّيَ بالندى، والطَّلُّ هو النَّدى (محمد، ١٩٥٥، ج١١ ص٤٠٥).

وأمَّا في الجذر zff وهو جذر مضعَّفٌ، فقد حافظَ

(١) الشمول يعني أن تكون النظرية الموضوعة قادرة على وصف الظاهرة اللغوية المعنيّة في معظم أبعادها، وأمَّا الصفة الاقتصادية، فتعني أنَّها قادرة على أنْ تصف أكبر قدر من الحقائق وصفًا صحيحًا بأقل قدر ممكن من المصطلحات والإجراءات المنهجية، في حين يعني الاتّساق أنَّ الوصف لا يؤدِّي إلى نتائج متناقضة.

على الصورة الأصلية zafafa بفك التضعيف، إلى جانب الصورة الجديدة zaffa بالتضعيف، بمعنى فشل أو أخفق .(Leslau, 1987, p632) .

وممَّا انفرد بورود الصيغة الجديدة المضعَّفة في الإثيوبية الفعل zalla بمعنى غَبِيَ أو ثقل فهمه، صار غبيًا، ويمكن ربطها مع الفعل العربي (ذَلَّ) من الذُّلِّ، وهو في الشحرية eztelel بفك التضعيف؛ لأنَّه مزيد .(Leslau, 1987, p637)

والحقيقة أنَّ الأمثلة في الإثيوبية كثيرة جدًا لا توازيها في هذه الكثرة إلَّا اللغة العربية التي نرى فيها طريقتين لمعاملة الفعل المضعّف: الأولى تلك التي خضعت لقانون سقوط حركة العين وأدَّت إلى عملية التضعيف، والثانية الطريقة التي بقيت الحركة فيها على وضعها البنائي الأصلي، وظل الفعل فيها محافظًا على صورته الثلاثية التي يحتفظ فيها بتكوينه المقطعي الثلاثي.

٣- من الأفعال المعتلة:

لا يختلف تعامل اللغة مع الأفعال المعتلة عن تعاملها مع الأفعال الصحيحة السالمة أو الأفعال المضعّفة من حيث تدخُّل قانون تسكين العين، ولكنَّها تختلف من حيث النتائج النهائية التي يؤول إليها هذا التدخّل، ففي الأجوف مثلًا أدَّى تدخّله إلى عملية الاعتلال برمّتها، ومهَّد الطريق أمام تحوُّل الفعل من مرحلة الصحة التي كان الفعل عليها إلى مراحل أخرى كالإمالة والفتح الخالص (الاعتلال التامّ)، ولا يمكنُ تفسير هذا التحوّلُ إلَّا اعتمادًا على تحركات أخرى، فمرحلة الصحة تقتضي وجود الحركات بين المكوّنات الصامتية للنمط اللغوي المعتل والصحيح، أي: f-a/<-a/l-a فقد فصلت الفتحة، أو أي حركة أخرى بين مكوّنات هذا الأصل، ولَّما كانت الحركة تمنع تدخُّل أكثر من قانون في اللغة، ومنها قانون تطوُّر الأسماء والأفعال المعتلة (يحيى، ٢٠١٠م. ص٢١٤)، وتمنع تدخّل قانون الإدغام الإلزامي، كما تمنع تدخل ظاهرة انكماش الصوت المركّب أو الإمالة.

وقد اهتدى ابن جني إلى مرحلة تسكين حركة الحرف المعتل، بغضِّ النظر عن موقعها في عين الكلمة أو لامها عندما صرَّح بأنَّ التغير نحو الاعتلال (قلب حرف العلّة ألفًا)، لم يتمّ إلَّا بعد التسكين، وهذه الإشارة تعدُّ من الإشارات الرائدة في دراسة تطوُّر أبنية الأفعال المعتلة. فقد قال في توضيح انتقال المعتل من الأصل إلى مرحلة الاعتلال: "ومن ذلك قولهم إنَّ أصل (قام) قَوَمَ، فأبدلت الواو ألفًا، وكذلك (باعَ) أصله (بَيَعَ) ثُمَّ أبدلت الياء ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهو لَعَمْري كذلك، إلَّا أنَّكَ لم تقلبْ واحدًا من الحرفين إلَّا بعد أن أسكنته استثقالًا لحركته" (أبو الفتح، د.ت، ج٢، ص٤٧١-٤٧٢).

واستنادًا إلى هذا الرأي، فإنَّ المنهج التاريخي يتفق مع المنهج الوصفي التفسيري (التحليلي) في أنَّ المرحلة

الأولى من مراحل الأفعال المعتلة هي مرحلة الصحّة، وهي المرحلة التي انطلق منها علماء الصرف العربي في تقرير الأصول الثلاثية للكلمة العربية، سواء أكانت صحيحة أم معتلة، وهذا يعني ما مثّل به ابن جني للفعلين الأجوفين: قام من (قَوَمَ)، وباعَ من (بَيَعَ)، ممثلًا للأصلين اللذيْن لا تخرج عنهما أشباه الحركات في اللغة العربية، وهما اللذان كانا مناط الاعتلال في العربية.

ويلاحظ على بنيتهما الأصلية أنَّ جميع الصوامت صحيحة: الفاء والعين واللام (فَعَلَ= قَوَمَ أو بَيَعَ)، ولا تختلف هذه البنية عن بنية الصحيح؛ ولذا، فإنَّنا نُطلق عليها مرحلة الصحّة، وهي مرحلة حقيقية ماثلة في اللغة العربية كما يمكن الاهتداء إليها في اللغات الأخرى القريبة من اللغة العربية كالإثيوبية الجعزية، واللهجات العربية البائدة، كالصفاوية والثمودية.

ففي العربية الفصحى نجد أنَّ المعجمَ رصد لنا ألفاظًا ظلت فيها الأفعال الثلاثية على حالتها الممثلة لمرحلة الأصل، كما في الأفعال التي تكون عينها مكسورة، خلافًا لما قاله بعض الباحثين من أنَّ اللغة تتخّلص من حركة عين الأجوف مثلًا إذا كانت كسرة أو ضمة، ولكنَّ الكسرة هنا هي التي منعت الإعلال كما يبدو، كالأفعال الواوية: حَوِرَ، وحَوِلَ، وعَوِرَ، وكالفعل: هَيِفَ من اليائي، فقد ظلَّ الأصلُ ماثلًا فيها وفي غيرها من الأفعال التي لا نهدف إلى رصدها في هذه الدراسة.

وأمَّا اللهجة العربية الصفاوية، فنجد فيها كثيرًا من الأمثلة التي كتبها الصفاويون محافظين على صورة الواو أو الياء فيها، لأنَّ الكتابة الصفاوية كانت ترسمها إذا كانا على أصلهما (أشباه حركات)، ولكنَّها لا تفعل ذلك إذا كانتا معتلتين (حركتين)، فمما اعتلـ بإثبات الواو أو الياء في بنيتهما الفعل ḥws بمنى فتّش(Winnett & Harding, 1978, p2998)، وهو في العربية الفصحى (حاس) بالمعنى ذاته(محمد، ١٩٥٥م، مادة حوس)، ومنها الفعل ḥyḍ بمعنى (حاضت المرأة) (Winnett & Harding, 1978, p2814) ، و ḥwl بمعنى حول من الحَوَل، وهو انحراف العين(Clark, 1980, p95)، والفعل wr< بمعنى عَوِرَ كالعربية (Winnett, 1957, p841).

وأمّا الثمودية، فقد جاء فيها: hwd بمعنى (حاذ) من الملك والاستحواذ، وظلت الواو فيها على أصلها الصحيح (Winnett, 1971, p51)، و swr بمعنى أشعل (نارًا) (Branden, 1950, p209) ، و qwd بمعنى (قاد) (Jaussen &Savignac , 1904, p255))، وقد ظلَّت الواو على مرحلة الأصل في هذه الأمثلة.

وقد رصدت هذه الدراسة أمثلة على هذا التمثيل من اللهجة العربية اللحيانية، فقد جاء فيها wd< بمعنى عاذ، وجاءت بالواو(Harding, 1971, p448).

ولعلّ أقرب اللغات التي تُسمَّى اللغات السامية

إلى العربية في هذا الأمر قد كانت اللغة الإثيوبية الجعزية، فقد جاء فيها ḥawala على صيغة التمام، كما جاء فيها ممثّلًا لمرحلة الإمالة: hola ومضارعه فيها yéḥul بمعنى استدار، تحوّل(Leslau, 1987, p249). وawala ṭ بالطاء بمعنى أعاد، أرجع (Leslau, 1987, p599) . وawana ḥ بالحاء في أوله، مثالًا على مرحلة الصحة، ولم يرد غير هذه المرحلة فيه، وهو بمعنى استراح(Leslau, 1987,p249)) . وawaṡa ḥ بالصاد في لام الفعل، و awaḍa ḥ بالضاد، و hawaḍa بالضاد، ولكن بالهاء في فائه، بمعنى صفا من الصفاء، أو أشعَّ أو لمعَ، وهي أداءات تلتزم مرحلة الصحّة (Leslau, 1987, p250)، والأمثلة فيها كثيرة تؤكِّد وجهة نظر الصرفيين العرب التي تذهب إلى أنَّ الأصل في الأنماط المعتلة هي مرحلة التسكين، ثُمَّ تحوّلت عنها إلى الاعتلال.

إنَّ طبيعة اللغة العربية المقطعية تفترض علاقة تجاورية بين الحركات والصوامت، ومنها أشباه الحركات، وهي علاقة تسبب نوعًا من القلق البنائي في الأبنية التي تشتمل على مكوِّن شبه الحركة، ولهذا؛ فإنَّ اللغة لا تتوانى عن إجراء بعض التغييرات التدريجية التي تتخلّص فيها عن طريق إجراء تغييرات كمية (التخلّص من الحركات)، أو كيفية (تحويل الأبنية التي تتجاور فيها الحركات وأشباه الحركات) عن طريق الانكماش أو التحوّل.

وقد أشرنا سابقًا إلى أنَّ ابن جني قد أشار إلى استحالة حدوث أي تغير أو اعتلال مصاحب لوجود الحركات مع أشباه الحركات، وهذا يفترض بالضرورة وجود مرحلة التسكين، أي: تسكين شبه الحركة (الياء أو الواو) في الأجوف، وهو التغيّر المطلوب في الناقص أيضًا، وإن كان تسكين شبه الحركة في الأخير لا يمسُّ قانون تسكين العين الذي تبحثه هذه الدراسة.

ونتيجة هذا التسكين في الأجوف، فإنَّ بنية الكلمة ستتغيّر إلى مرحلة تصبح فيها الأفعال الجوفاء مكوّنة من مقطعين، الأوّل منهما متوسط مغلق، والثاني قصير، بعد أنْ كانت مكوّنة من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة، وهو الأمر نفسه الذي وصل إليه الفعل الصحيح السالم والصحيح المضعّف، وإذا كان تدخُّل القانون في الصحيح السالم لم يفضِ إلَّا إلى هذه النتيجة (تقليل عدد المقاطع)، أو إلى تدخّل قانون إلزامي آخر في حالة سقوط حركة العين من المضعّف، فإنَّه في حالة الأجوف قد أفضى إلى تدخّل قانون آخر مختلف، وهو قانون انكماش الوضعين (aw) و(ay) بحسب الأصل الواوي واليائي، فالأولى تنكمش إلى الصورة الصوتية (ō) مسببة ما نطلق عليه في دراساتنا الصوتية ظاهرة الإمالة الواوية (الإمالة نحو الواو)، وأمَّا الثانية، فإنَّها تنكمش إلى (ē)، أي: الإمالة اليائية.

إنَّ هذه الإمالة ناتجة عن وضع التسكين الذي أشار إليه ابن جني وذكرناه سابقًا؛ لأنَّه حوَّل العلاقة

التجاورية بين الحركة وشبه الحركة من الوضع الصاعد في مرحلة الأصل: qawama إلى الوضع الهابط بعد التسكين: qawma والأمر مشابه في اليائي أيضًا: baya<a و bay<a بعد سقوط حركة العين، وفي مرحلة التسكين هذه يتدخّل قانون قوي التأثير في بعض اللهجات، وهو قانون الانكماش الذي أشرنا إليه، وهو الذي أدَّى إلى نشوء ظاهرة الإمالة القياسية في اللهجات العربية الفصيحة، وقد اعتدّت القراءات القرآنية الصحيحة بالإمالة اليائية، في حين لا نكاد نجد أمثلة على الانكماش الواوي أو الإمالة الواوية في المعيار الفصيح، بل ظلّ الأمر وما زال في واقع الحال، مقصورًا على اللهجات، وفي اللهجات الأردنية الحديثة، فإنَّ الأمر ظل مقصورًا على الأنماط الاسمية الواوية الأصل، وضاع من الأفعال أيضًا.

وقد تلت هذه المرحلة (الانكماش) التي اتّخذت بُعدًا اجتماعيًا بسبب ارتباطها باللهجات البدوية مرحلة أخرى هي مرحلة الفتح الخالص التي وصلت إليها اللهجات الحضرية في حاضرة الحجاز خاصّة.

ويمكن تمثيل هذه المراحل على النحو الآتي:

qāla<qōla<qawla<qawala

bā<a<bē<a<bay<a<baya<a

مرحلة الصحّة > تسكين العين > الانكماش > الفتح الخالص

وتبدو مرحلة تسكين العين المرحلة المهمة؛ لأنَّها نقلت وضع التجاور (الحركات المزدوجة)، من الوضع الصاعد السهل نسبيًا (wa,ya) إلى الوضع الهابط الصعب الذي يدعو إلى التغيُّر والاعتلال (aw, ay)، وهو الوضع المعرّض للانكماش والإمالة.

وأمَّا الناقص، فإنَّه على الرغم من مروره بالمراحل نفسها، فإنَّه لا علاقة للاعتلال بسقوط حركة العين، بل الأمر منوط بسقوط حركة لام الفعل، وإنْ كانتْ هذه الحركة قد سقطت من بعض الأفعال الناقصة ومن مكوّن العين فيها، وهو مكوّن صامتي يمكن ربطه مع سقوط حركة عين الصحيح السالم أو الصحيح المضعّف. ومن الأمثلة على هذا السقوط ما حدث مع الفعل (حَمِسَ) في أحد الشواهد المروية عن الممزّق العبدي، في قوله:

تَحاسى يداها بالحصى وتَرُضُّهُ

بأَسْمَرَ صَرَّافٍ إذا حَمْيَ مُطرِقُ

(صدر الدين، د.ت، ص٢٢٢٢).

وهو شاهد لا علاقة له بتطور النمط المعتل الناقص من الأفعال ولا بمراحل تطوره التي تكون بتسكين شبه الحركة، وتخليص المزدوج الصاعد من حركة آخره (قَضَيَ qaḍ aya) فيصبح المزدوج هابطًا في مرحلة التسكين (قَضَيْ qaday)، ثم تأتي مرحلة الانكماش (qade)، وهي المسمّاة مرحلة الإمالة، التي يمكن أن تنتقل إلى الفتح الخاص، وهي الخطوات نفسها في الأجوف، ولكن الفعل (حَمْيَ) في الشاهد اتخذ مسارًا

آخر من مسارات التطور، بخضوعه لقانون تسكين العين، وهي ليست شبه حركة:

hamya < hamiya

وهو تغيّر في كمية المقاطع ونوعها كما حدث في الصحيح السالم.

٤-من الأسماء الثلاثية

لقد رأينا أنَّ الأفعال الصحيحة السالمة قد تأثرت بنيتها بسقوط حركة العين منها، فعندما كان الفعل الثلاثي الصحيح السالم على أصله الثلاثي الكامل (الصورة الثلاثية الكاملة)، كان مكوّنًا من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة، على النحو الآتي: (فَـ عَـ لَ fa/<a/la)، ولكنَّه بعد سقوط العين أصبح ناقص البنية، غير أنَّ نقصه لم يكن من النوع الذي يسمح بتسميته ناقصًا؛ لأنَّ القدماء كانوا يعاملون الأمر من منظوريْن: منظور الصوت الصحيح، فلم يكونوا يلتفتون إلى الصوائت التي تشكِّل بنية الفعل، والمنظور الثاني المنظور الكتابي، فإذا ظهرت المكوِّنات الصامتية؛ فإنَّه لا يعدُّ ناقصًا، مع أنَّ بنيته قد نقصت.

وأمَّا المضعّف فقد رأينا كيف ترتَّب على تدخُّل قانون سقوط العين تدخُّل إلزامي لقانون الإدغام، زيادة على النقص المقطعي كذلك.

والحقيقة أنَّ أمر تدخُّل القانون في الأسماء لم يكن مختلفًا من حيث تأثيره في تشكيل البنية عن تدخُّله في الأفعال؛ إذْ يتحوّل البناء الاسمي المكوَّن من ثلاثة مقاطع إلى آخر مكوِّن من مقطعين، ممَّا يدل على اطِّراد القانون في أبنية الكلم العربية المختلفة، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في قول الأقيشر الأسدي:

رُحْتِ وفي رجليكِ ما فيهما

وقـــد بدا هَنْكِ من المئزر

(الأعلم، ١٩٩٢م. ص٥٦٠)[1].

فالأصل: هَنُكِ، بالرفع، وبدت الكلمة مع ضمير الإضافة كما لو كانت ثلاثية، وهي في هذه الحالة مكوّنة من ثلاثة مقاطع: (هـَ نـُ كِ ha/nu/ki)، ولكنَّها صارت بعد تدخّل القانون (هـَ ـنْ كِ ha/n*/ki)، فانضمّت الهاء إلى النون بعد تسكينها لتكون حدَّ إغلاق للمقطع الأوّل؛ لأنّها لا تستقيم في مقطع مستقلٍّ يفتقر إلى نواة، فصارت ثنائية المقاطع، أي: han/ki.

ومن ذلك ما ورد من شواهد الأسماء قول زيد الخيل الطائي:

ضـــربْنَ بِغمرة فخـــرجن منها

خروجَ الوَدْقِ من خلل السحابِ

(زيد الخيل، د.ت، ص٣٦).

فالأصل في موضع الشاهد، وهو (الودْق) أن يكون محرّكًا بالفتحة، أي: الوَدَقُ، بمعنى المطر الشديد أو غير الشديد (محمد، ١٩٥٥م. ج١٠، ص٣٧٣). ولكنّ

---

(١) لم يرد البيت في ديوان الأقيشر الأسدي الذي نشره خليل الدويهي ونشرته دار الكتاب العربي، في بيروت، ١٩٩١م. على الرغم من وجود قصيدة قد تكون قريبة من مستوى هذا البيت، ص٤٥.

الشاعر أسكن العين خضوعًا لهذا القانون، فتحوّلت الكلمة إلى ثنائية المقاطع بعد أن كانت ثلاثيتها:

وَدَق > وَدْق

wad/qu<wa/da/qu

ومثل هذا ما روته المعاجم العربية وكتب التراث من قولهم: إبْل في إِبِل، وفَخْذ في فَخِذ، وغيرها.

الخلاصة

يمكن أنْ نخلُص بعد هذا البحث إلى النتائج الآتية:

- تقتضي طبيعة النظام المقطعي العربي أنْ يكون المقطع الثاني هو المهيَّأ لسقوط حركته دون المقطع الأوّل أو الثالث، وذلك في الأنماط الثلاثية، في نوعي الكلمة: الأفعال والأسماء؛ لأنَّ سقوطها من الأوّل سيمثل اختلالًا مبدئيًا في النظام المقطعي العربي، إذ سيتشكل عنقود صوتي مكون من تتابع صامتين، وهو ما لا يقبله النظام المقطعي العربي، وأمَّا المقطع الأخير، فللحركة دلالات يصعب أن تتجاوز اللغة عنها، ولهذا، فإنَّها لا تحذف الحركة، وبخاصة إذا كانت حركة إعراب إلَّا في سياقات تاريخية معينة.
- تشترك الأنماط الفعلية المختلفة، والأنماط الاسمية التي تشترك معها في مكوِّنات البنية في هذا التحرُّك اللغوي الذي يهدف إلى التقليل من عدد المقاطع؛ إذْ ينقل النمط اللغوي من ثلاثي المقاطع إلى ثنائي، وهو نوع من الاقتصاد اللغوي الذي يمكن إرجاع السبب فيه إلى التماثل المقطعي المتمثّل بتتابع مقاطع قصيرة مفتوحة.
- إذا تدخّل قانون سقوط حركة العين في الفعل الصحيح السالم، فإنَّ تدخُّله يتّصف بالاختيارية، وسيفضي هذا التدخُّل إلى تشكُّل صيغة اختيارية أو بديلة، وهذا التدخُّل لا يفضي إلى تدخُّل قوانين أخرى اختيارية أو إلزامية بالضرورة؛ لأنَّ طبيعة السياق الحادث لا تقتضي ذلك.
- إذا تدخَّل قانون سقوط حركة العين في المضعّف، فإنَّ تدخُّله يستدعي تدخُّل قانون إلزامي آخر، وهو قانون الإدغام، ولكن صفة تدخّل القانون الأوّل هي التي أدّت إلى أنْ ينتج القانونان معًا صيغتين: إحداهما أصلية، والأخرى اختيارية (بديلة).
- وعلى هذا، فإنَّ من أهمل آثار هذا القانون، أنَّه يؤدِّي إلى تغيير في هيكلة المقاطع المكوِّنة للكلمة، فضلًا عن تشكّل الصيغ الاختيارية أو البديلة، وهذا يؤدِّي إلى ثراء المعجم العربي بصيغ فرعية تسير جنبًا إلى جنب مع الصيغ الأصلية.

المصادر والمراجع

الأخطل، غياث بن غوث، *ديوان الأخطل*، نشره عبدالرحمن المصطاوي، بيروت، دار المعارف، ط٢، ٢٠٠٥م.

الأسدي، الأقيشر، *ديوان الأقيشر الأسدي*، تحقيق خليل الدويهي، بيروت، دار الكتاب العربي،

ط١، ١٩٩٩م.

الأندلسي، أبو حيان، *البحر المحيط*، بيروت، دار الفكر (د.ت)، مصورة عن طبعة دار السعادة، القاهرة، ١٣٢٨هـ.

أنيس، إبراهيم، *الأصوات اللغوية*، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٩م.

البصري، صدر الدين، *الحماسة البصرية*، القاهرة، مكتبة الخانجي، (د.ت).

البكوش، الطيب، *التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث*، تونس، د. ناشر ط٢، ١٩٨٧م.

التميمي، جرير، *ديوان جرير، رواية محمد بن حبيب*، تحقيق نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف، ط٣، (د.ت).

ابن جني، أبو الفتح عثمان، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى، مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامّة للكتاب، (د.ت).

ابن خالويه، *الحسين بن أحمد*، مختصر في شواذ القرآن، حققه المستشرق برجشتراسر، الرياض، دار الهجرة، (د.ت).

ابن السِّكِّيت، يعقوب بن إسحاق، *إصلاح المنطق*، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، القاهرة، دار المعارف، (د.ت).

سيبويه، عمرو بن عثمان، *الكتاب*، تحقيق عبدالسلام هارون، بيروت، عالم الكتب، مصور عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د،ت).

السيوطي، جلال الدين، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق عبدالسلام هارون، وعبدالعال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٥.

الشنتمري، الأعلم يوسف بن سليمان، *تحصيل عين الذهب*، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢.

الطائي، زيد الخيل، *ديوان زيد الخيل الطائي*، تحقيق نوري حمودي القيسي، بغداد، د. ناشر (د.ت).

عبابنة، يحيى، *بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعة السامية الجنوبية، دراسة مقارنة في الأصول الفعلية*، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة، ط١، ٢٠١٠م.

_____ *التطور السيميائي لصور الكتابة العربية*، جامعة مؤتة، منشورات عمادة البحث العلمي، ط١، ٢٠٠٠.

_____ *دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية*، عمان، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٠م.

عبابنة، يحيى والزعبي، آمنة، *علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات*، إربد، دار الكتاب الثقافي، ط١، ٢٠٠٨م.

عبدالباقي، ضاحي، *لغة تميم*، دراسة تاريخية وصفية، القاهرة، مطبوعات مجمع اللغة العربية،

١٩٨٥م.

عبدالتواب، رمضان، *فصول في فقه العربية*، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٦، ١٩٩٩م.

_ *في قواعد الساميات، العبرية والسريانية والحبشية*، مع النصوص والمقارنات، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٣م.

العكبري، أبو البقاء، *إعراب القراءات الشواذ*، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٦م.

القطامي، عمير بن شييم، *ديوان القطامي*، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت، دار الثقافة، ط١، ١٩٦٠.

المرادي، الحسن بن قاسم، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٣م.

المعرّي، أبو العلاء المعري، *رسالة الصاهل والشاحج*، تحقيق عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ)، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٤.

ابن منظور، محمد بن مكرم، *لسان العرب*، بيروت، دار صادر، ١٩٥٥م.

Beeston, (*et a*l), *Sabaic Dictionary, English-French-Arabic*, Librairie du Liban, Bierut, 1982.

Brockelmann, C.,Lexicon Syriacum, HalisSaxonum, 1928.

Branden**, v. d.,** *Les TextesThamoudeens de philby*, 1950, (Ph).

Cantineau, Le Nabateen, *Notions Generales-Ecriture Grammaire*.

Clark, *A Study of New Safaitic Inscriptions from Jordan*, 1980,

Costaz, L., *Syriac English Dictionary*, ImprimirieCatholique, Beyrouth, 1980.

Gesenius, *A Hebrew & English Lexicon of the Old Testament*, Translated by Brown, Driver & Briggs, Clarendon Press, Oxford, 1979.

Harding, L., *An Index and Concordance of Pre-Islamic* Arabian Names and Inscriptions, University of Toronto Press, 1971.

Harding &Littmann, *Some Thamoudic Inscriptions from the Hashemite Kingdom of the Jordan*, 1952, (TIJ)

Jaussen A. & Savignac R. *Mission Archeologiqueen Arabie*, 1904, (Jsa).

Leslau, *W.A Comparative Dictionary of Ge<ez*, (Classical Ethiopic), Otto Harrassowitz, Wiesbaden, 1987.

Littmann, *Semitic Inscriptions, Safaitic Inscriptions*, 1943, (SAI)

Payne Smith, *A Compendious Syriac Dictionary*, Clarend on Press, Oxford, 1985.

Winnett, *Safaitic Inscriptions of Jordan*, (1957), (SIJ).

Winnett, F. *An Arabian Miscellany*, 1971, (WRJ).

Winnett, F., & Harding, G. *Inscriptions* from Fifty